يائير والاخ *

اتّفاق أوسلو بين التقسيم «المدنيّ» و«العرقيّ» **

عند دراسة اتّفاق أوسلو يبدو أنّه يؤدّي بطبيعة الحال إلى حكم ذاتيّ فِلَسطينيّ محدود تحت سيطرة إسرائيلية دائمة، وليس إلى دولة مستقلّة. ولم يترك الاتّفاق أيّ أدوات ضغط ونفوذ في أيدي الفِلَسطينيّين، ولم يحدّد هدفًا للتسوية الدائمة، ولم يمنع استمرار الاستيطان. ولا غَروَ، إذًا، أن يزعم كثيرون أنّ الاتّفاق أدّى إلى ما كان من المفترض أن يؤدّي إليه: نظام الفصل العنصريّ بين البحر والنهر.

لكن كان هناك عنصر واحد لم تتمّ صياغته في الاتّفاق نفسه، ترك في أيدي الفِلَسطينيّين أداة مهمّة، ولو بشكل غير مباشر، للتأثير على الحكومة الإسرائيلية وتوجيهها نحو إقامة دولة مستقلّة. كان هذا العنصر هو اعتماد حكومة رابين على عرب الـ ٤٨ وعلى دعمهم في التحالف. إنّ استمرار حكم حزب العمل وتعزيز الاتّفاق يتطلّب تحالفًا سياسيًّا مع الفِلَسطينيّين، مواطني إسرائيل، وعلى المدى الطويل توطين إسرائيل. أدّى هذا المنطق السياسيّ إلى تقسيم الأرض بين دولة إسرائيلية (بأقلّية فِلَسطينية إسرائيلية) ودولة فِلَسطينية.

أودّ في هذا المقال أن أشير إلى أنّ هناك نتيجتين محتملتين لتقسيم البلاد نتيجة لاتّفاقيّات أوسلو: نموذج «التقسيم المدنيّ» مقابل نموذج «التقسيم العرقيّ». لقد تمّ بناء نموذج «التقسيم المدنيّ»

* محاضر في الدراسات الإسرائيلية في جامعة سواس، لندن.

** ترجمه عن العبرية: أسعد عودة.

أودّ في هذا المقال أن أشير إلى أنّ هناك نتيجتين محتملتين لتقسيم البلاد نتيجة لاتّفاقيّات أوسلو: نموذج «التقسيم المدنيّ» مقابل نموذج «التقسيم العرقيّ». لقد تمّ بناء نموذج «التقسيم المدنيّ» في ظلّ حكومة رابين (١٩٩٦-١٩٩٤) على دعم الأحزاب العربية في الكنيست، وشمل إضفاء الشرعية على مشاركة عرب الـ 48 في النظام السياسيّ الإسرائيليّ. وقد قدّم هذا «التقسيم المدنيّ» أفقًا دوليًا وسياسيًا ممكنًا للتقسيم الإقليميّ.

في ظلّ حكومة رابين (١٩٩٦-١٩٩٤) على دعم الأحزاب العربية في الكنيست، وشمل إضفاء الشرعية على مشاركة عرب الـ ٤٨ في النظام السياسيّ الإسرائيليّ. وقد قدّم هذا «التقسيم المدنيّ» أفقًا دوليًّا وسياسيًّا ممكنًا للتقسيم الإقليميّ، بموازاة الانتقال إلى نظام مدنيّ داخل إسرائيل.

وفي أعقاب مقتل رابين انسحب حزب العمل من هذا التحالف السياسيّ، وقبِل أنصار أوسلو في إسرائيل فعليًّا المنطق القائل بأنّ «الأغلبية اليهودية» مطلوبة لمواصلة العملية السياسية. ومن الواضح أنّ نموذج «التقسيم العرقيّ» الذي يتبنّاه إيهود باراك وتسيپي ليڤني يتجنّب دمج عرب الـ ٤٨ في العملية السياسية. ويتضمّن المطالبة بالاعتراف بـ«الدولة اليهودية» وإمكانية نقل «المثلّث» إلى السيادة الفِلَسطينية، كجزء من منطق ديمغرافيّ واضح. ويمثّل هذا النموذج خطرًا واضحًا على مستقبل الأقلّية الفِلَسطينية في إسرائيل، عندما تمّت مناقشة إمكانية «إخراجها» من الدولة بشكل صريح.

والواقع أنّ كلا النموذجين فشل سياسيًّا. وبعد اغتيال رابين تراجع حزب العمل عن استعداده لتشكيل تحالف مع الأحزاب العربية، وكاد يختفي سياسيًّا. إنّ نموذج تقسيم الأرض بين دولة إسرائيلية (على أساس المواطنة المتساوية) والدولة الفِلَسطينية لا يحظى بالدعم. لكنّ نموذج التقسيم بين الدولة اليهودية والدولة الفِلَسطينية، أيضًا، لم يحظَ بتأييد الجمهور اليهوديّ الإسرائيليّ.

فصل عنصري متعمّد؟

"كان اتّفاق أوسلو هو المساهمة الأخيرة التي قدّمها [إسحق] رابين إلى المشروع الصِّهيونيّ: غطاء «سلام» لإخفاء المرحلة التالية من الحكم الاستعماريّ». هذا ما كتبه أمجد عراقي، من محرّري موقع +٩٧٢، عام ٢٠٢٠، في مقال قدّم رابين واتّفاق أوسلو بشكل سلبيّ للغاية.[١] وبمناسبة الذكرى الثلاثين للاتّفاق، كتب الصِّحافي چدعون ليڤي أشياء مماثلة: «رابين وبيريس لم يسعيا للعدالة ولا للسلام. لقد كانا يبحثان عن الهدوء الذي سمح بمضاعفة عدد المستوطنين ثلاث مرّات وضمن ديمومة الاحتلال».[٢]

ليس من الصعب التوصّل إلى حجج تدعم مثل هذا التحليل. وفي العام ١٩٩٣، كما نعلم، عرّف إدوارد سعيد اتّفاق أوسلو بأنّه «اتّفاق ڤرساي الفِلَسطينيّ».[٣] وفي مواجهة النشوة التي انتشرت في جميع أنحاء العالم وبين عدد غير قليل من الفِلَسطينيّين، أشار سعيد إلى العيوب الصارخة في الاتّفاق، التي وضعت الفِلَسطينيّين ومنظّمة التحرير الفِلَسطينية في موقف ضعف واضح، ولم تضمن السيادة الحقيقية. وفي كتابه «منْع فِلَسطين» الذي يستعرض فكرة «الحكم الذاتيّ الفِلَسطينيّ» منذ السبعينيّات وحتّى التسعينيّات، أوضح سيث أنزيسكا حقيقة أنّ الغرض من هذه الصيغة، كما طُرحت في اتّفاقيات كامپ ديڤيد (١٩٧٩) بين إسرائيل ومصر والولايات المتّحدة، هو أن تمنع إقامة دولة فِلَسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزّة.[٤] لقد كان ذلك بمثابة الخطوط العريضة لآليّة حكم ذاتيّ ذي صلاحيّات محدودة في الأراضي المحتلّة، تحت الهيمنة الإسرائيلية

رابين بالكوفية الفلسطينية في تظاهرة لليمين الإسرائيلي قبيل اغتياله. (أرشيفية)

المستمرّة، لفترة انتقالية مدّتها خمس سنوات، من دون أيّ توضيح لما سيحدث في نهاية الفترة الانتقالية. وقد ارتكزت مفاوضات أوسلو على هذا المخطّط، على الرغم من أنّه أضاف إليه بعدًا إقليميًّا مميّزًا، حدّد الأراضي المحتلّة كوَحدة واحدة، فإنّ اتّفاق الإطار، والاتّفاقات التي تلته، لم توضح ما سيحدث في نهاية الفترة الانتقالية، ولم تتضمّن الالتزام بدولة فِلَسطينية مستقلّة.

هناك جوانب عديدة للاتّفاق تدعم التفسير بأنه يؤدّي إلى سيطرة إسرائيلية دائمة على الأراضي المحتلّة. على سبيل المثال، اتفاقيّات باريس التي تركت الأراضي المحتلّة داخل الغلاف الجمركيّ الإسرائيليّ ومنعت إنشاء عملة فِلَسطينية مستقلّة، وخلقت اعتمادًا لا لبس فيه للسلطة الفِلَسطينية على تحويلات الضرائب من إسرائيل. كما أدّت الاتفاقيّات إلى تحييد قدرة الفِلَسطينيّين على استخدام القانون الدوليّ والحماية الدولية ليصبحوا كيانًا سياديًّا حقيقيًّا: أيّ نزاع بين الطرفين حول تنفيذ الاتّفاق كان من المفترض أن تتمّ مناقشته في آليّات الوساطة الثنائية، بين إسرائيل والفِلَسطينيّين، أي بين المحتَلّ [اسم الفاعل] والمحتَلّ [اسم المفعول].

وكما هو معروف، فإنّ الاتّفاق، أيضًا، لم يشمل تفكيك المستوطنات، ولم يمنع النموّ المتسارع للمشروع الاستيطانيّ. لقد أدّى تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق «إي» و«بي» و«سي» إلى خلق خريطة معقّدة لـ«الجزر» ذات السلطة الفِلَسطينية المحدودة داخل الأراضي المحتلّة، من دون تواصل إقليميّ. خلق الاتّفاق حكمًا ذاتيًّا محدودًا جدًّا للفِلَسطينيّين، خصوصًا في مجالات الحياة اليومية في المدن الكبرى. وفي الخطاب الدوليّ والمنتديات الدبلوماسية لربّما يكون وجود الممثّلين الفِلَسطينيّين قد خلق وهم «الدولة القادمة». لكن من الناحية العملية كانت أشبه ببانتوستان، مَحمية بلا مساحة محدّدة، بلا سلطة وسيادة، ضمن نظام الفصل والاحتلال والسلب.

في الخامس من تشرين الأوّل ١٩٩٥، قبل نحو شهر من اغتياله، قدّم إسحق رابين في الكنيست

من المناسب الابتعاد عن تحليل التاريخ كلعبة شطرنج للاعبين مفكّرين منظّمين، والتفكير بلغة جدلية في التناقضات الأساسية داخل المجتمع الإسرائيليّ، وفي القيود التي توجّه اللّاعبين السياسيّين وتخلق ظروفًا خارجة عن إرادتهم. من المستحيل معرفة ما هي النيّة الخفيّة لموقّعي اتّفاق أوسلو، ولكن من الصعب أن نصدّق أنّها كانت الموت برصاصة قاتل (رابين)، أو خسارة هزيمة مدويّة في الانتخابات (بيريس)، أو إنهاء حياتهم تحت حصار إسرائيليّ في رام الله (عرفات).

رؤيته لاتّفاقية السلام: «كيان فِلَسطينيّ» يكون «أقلّ من دولة» يدير حياة الفِلَسطينيّين في قطاع غزّة وفي مِنطقة الضفة الغربية.[٥] تبدو هذه الصياغة أشبه بالحكم الذاتيّ تحت السيطرة الإسرائيلية أكثر من كونها «حلّ الدولتين»، وهي لا تختلف كثيرًا عن صياغة بنيامين نتنياهو في السنوات الأخيرة، والتي تستبعد إنشاء دولة فِلَسطينية ذات سيادة حقيقية (أو بكلماته: «حكم ذاتيّ زائد» أو «دولة ناقص»).

عندما نجمع كلّ هذه التفاصيل في صورة واحدة – صياغة الاتّفاق، وتصريحات القادة الإسرائيليّين، والتنفيذ الفعليّ للاتّفاق في السنوات الأولى – فمن الصعب ألّا نصل إلى نتيجة مُفادها أنّ اتّفاق أوسلو خلق واقعًا دائمًا من الفصل العنصريّ بفعل فاعل: «خصخصة الاحتلال» وتسليم معظم السلطات إلى السلطة الفِلَسطينية كـ«مقاول منفّذ»، حكم إسرائيليّ دائم في الضفة الغربية (وحكم غير مباشر في قطاع غزّة)، استمرار المشروع الاستيطانيّ، وحكم فصل عنصريّ.

لكن هناك صعوبة في هذا الادّعاء الذي بموجبه كانت هذه خُطّة «معسكر أوسلو» في السياسة الإسرائيلية. ولو كان الأمر كذلك لكانوا يتوقّعون النصر السياسيّ لهذا المعسكر في الانتخابات الإسرائيلية. ولكن العكس هو الصحيح. لم يؤدِّ اتّفاق أوسلو إلى إعادة تأسيس حزب العمل على رأس السياسة الإسرائيلية، بل إلى انهياره السياسيّ. كما أنّ «نجاح» الاتّفاق في منع قيام الدولة الفِلَسطينية أدّى هو، أيضًا، إلى الانهيار السياسيّ لمروّجي الاتّفاق. أصبح حزب العمل، الذي سيطر على الحركة الصِّهيونية من الثلاثينيّات إلى السبعينيّات، وكان المنافس الرئيس لليكود في الثمانينيّات والتسعينيّات، حزبًا صغيرًا وغير مهمّ في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين. وفي انتخابات ١٩٩٢ فاز حزب العمل بإدارة رابين بـ ٤٤ مقعدًا، بينما في انتخابات ٢٠٢٢ فاز حزب العمل بأربعة مقاعد، فقط. وبدلًا من حزب العمل ظهرت أحزاب «المركز»، التي احتلّت حصّة كبيرة من الخريطة السياسية، لكنّها واجهت صعوبة في تقديم رسالة أيديولوجية واضحة. منذ العام ٢٠٠١ لعبت أحزاب المركز – يسار بشكل رئيس دور الشريك الثانويّ لحكومات اليمين بقيادة أريئيل شارون وبنيامين نتنياهو ونفتالي بينيت. فهل يُعقل أنّ حزب العمل كان يطمح إلى تعزيز حكم إسرائيل في المناطق، في حين أنّ هذه الخطوة أدّت حتمًا إلى تقوية خصومه السياسيّين؟ فهل من الممكن أن يكون حزب العمل قد خلق عَمْدًا توقّعات زائفة بشأن تسوية سلمية دائمة مع الفِلَسطينيّين، في حين أنّ فشل هذه التوقّعات أدّى حتمًا إلى تعزيز اليمين الإسرائيليّ؟

من المناسب الابتعاد عن تحليل التاريخ كلعبة شطرنج للاعبين مفكّرين منظّمين، ينفّذون خُطوة بخطوة وفق خُطّة منظّمة، والتفكير بلغة جدلية في التناقضات الأساسية داخل المجتمع الإسرائيليّ، وفي القيود التي توجّه اللّاعبين السياسيّين وتخلق ظروفًا خارجة عن إرادتهم. من المستحيل معرفة ما هي النيّة الخفيّة لموقّعي اتّفاق أوسلو. ولكن من الصعب أن نصدّق أنّها كانت الموت برصاصة قاتل (رابين)، أو خسارة هزيمة مدويّة في الانتخابات (بيريس)، أو إنهاء حياتهم تحت حصار إسرائيليّ في رام الله (عرفات).

وإذا وضعنا مسألة «النوايا» و«الخُطط» جانبًا، وأعدنا النظر في بُنية الاتّفاق وتنفيذه، فإنّنا سنعود إلى النقطة التي بدأنا منها. وسواء أقَصد رابين ذلك أم لا فإنّ الاتّفاق أدّى بشكل مباشر إلى واقع دائم للحكم الذاتيّ الفِلَسطينيّ تحت الحكم الإسرائيلي، وأدّى إلى إدامة المستوطنات، بل ووضع الشروط لتوسيعها، وبالتالي تأسيس حالة الفصل العنصريّ بين البحر والنهر. وعندما نقرأ نصوص الاتفاقيّات سنجد أنّه من الصعب أن نجد ولو عنصرًا واحدًا فيها يشكّل عائقًا حقيقيًّا أمام هذا الواقع الذي ظهر في التسعينيّات، بل وأكثر من ذلك منذ ذلك الحين. ومع ذلك، كان هناك عنصر واحد خارج صياغة الاتّفاقات – وهو التحالف السياسيّ الهشّ – ولكنّ المهمّ – الذي تمّ إنشاؤه بين الحكومة الإسرائيلية والأحزاب الفِلَسطينية في الكنيست الإسرائيليّ.

نموذج التقسيم والدولة المدنية

منذ العقود الأولى لوجود إسرائيل كانت هناك أصوات بين عرب الـ ٤٨ ادّعت أنّ بإمكانهم القيام بدور «الجسر إلى السلام» بين شعبهم (الفِلَسطينيّ) ودولتهم (إسرائيل). في ظلّ الحكم العسكريّ، حيث كان يُنظر إلى الفِلَسطينيّين كجسم معادٍ، بل كجسم يجب طرده إذا سنحت الفرصة، فإنّ إمكانية «جسر إلى السلام» لم تكن ذات صلة بالواقع. لكن حتّى بعد انتهاء الحكم العسكريّ لم يكن لممثّلي عرب الـ ٤٨ أيّ قدرة على التأثير على سياسة الحكومة، لأنّهم لم يُعتبروا شركاء شرعيّين في الائتلاف.

في أوائل التسعينيّات حدث تغيير في نهج حزب العمل تجاه هذه القضية. وفي أيلول ١٩٩٣، مباشرة بعد توقيع اتّفاقيّات أوسلو، فقدت الحكومة أغلبيتها في الكنيست بعد انسحاب «شاس» منها. وكسابقة، توجّه حزب العمل إلى النوّاب الفِلَسطينيّين في الكنيست. تمّ التوصّل إلى اتّفاق حول دعم الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الديمقراطيّ العربيّ للحكومة من خارج الائتلاف، طالما أنّها تعزّز عملية السلام وتعمل من أجل المساواة للمواطنين العرب. لقد أصبح عرب الـ ٤٨ شركاء ثانويّين في عملية السلام مع منظّمة التحرير الفِلَسطينية، باعتبارهم مؤيّدين من الكنيست، حتّى لو لم يشاركوا في المفاوضات وصنع القرار. لم يعارض معارضو أوسلو في اليمين الإسرائيليّ التسوية مع منظّمة التحرير الفِلَسطينية فحسْب، بل أنكروا، أيضًا، مبدأ الأغلبية المدنية وشرعية الحكومة التي تعتمد على أعضاء كنيست من الأحزاب العربية للتخلّي عن «مناطق من الوطن».[٦] شعار «ليس لديه أغلبية يهودية» سُمع بشكل متكرّر، ووفقًا للكثيرين، أدّى ذلك إلى قيام ييغئال عمير باغتيال رابين في تشرين الثاني ١٩٩٥.

لقد خلق اتّفاق «شبكة الأمان» صلة وثيقة بين التسوية الإسرائيلية – الفِلَسطينية في ما يتعلّق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزّة وبين المساواة المدنية للفِلَسطينيّين داخل إسرائيل. واهتمّت الحكومة بمواصلة المفاوضات من أجل التوصّل إلى تسوية، وقدّمت لها الأحزاب العربية دعمًا ثابتًا. إلّا أنّ شرعية الحكومة تعتمد الآن على شرعية المشاركة الفِلَسطينية في العملية السياسية. أي: إنّ مجرّد وجود الحكومة كان بمثابة إعلان ثقة بالمساواة المدنية كمبدأ أساس ورفض مطلب «الأغلبية اليهودية». وفي الوقت نفسه، إنّ الاتفاقيّات مع منظّمة التحرير الفِلَسطينية، من وجهة نظر الفِلَسطينيين (داخل إسرائيل وخارجها)، لا يمكن أن تؤدّي إلّا إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفِلَسطينية. لقد تمّ خلق أفق تتحوّل فيه إسرائيل من مشروع استعماريّ يهوديّ مستمرّ إلى دولة مدنية فيها مساواة حقيقية. وقد مكّن هذا الأفق الأقلّية الفِلَسطينية في إسرائيل من لعب دور المرساة التي تسهّل العملية، وفي الوقت نفسه تطبّع موقعها الدستوريّ وتؤدّي إلى تغيير النظام وإرساء الديمقراطية في النظام الإسرائيليّ.

وتضمّن الاتّفاق بين الحكومة والأحزاب العربية ثمانية عشر مجالًا، التزمت فيها حكومة رابين بتغييرات شاملة للتعامل مع التمييز ضدّ المواطنين الفِلَسطينيّين. وشملت هذه المجالات التعليم والصحّة والتخطيط والبناء ومساواة ميزانيّات السلطات المحلّية وغيرها. وجدت دراسة فحصت سياسة الحكومة أنّه

بعد مقتل رابين، تحوّل أنصار اتّفاق أوسلو إلى اتّجاه مختلف. أدّى الخوف من حرب أهلّية داخل المجتمع اليهوديّ إلى مبادرات «المصالحة» بين اليمين والمستوطنين وأنصار أوسلو، وكذلك النأي بأنفسهم عن التحالف مع عرب الـ ٤٨. في الواقع، قبل أنصار أوسلو مبدأ «الأغلبية اليهودية» كأساس شرعيّ وحيد للتسوية مع الفِلَسطينيّين، وكان لذلك أهمّية استراتيجية.

في خمسة مجالات أوفت حكومة رابين بوعودها، وفي مجالين كان هناك تنفيذ جزئيّ وفي أحد عشر مجالًا لم يطرأ هناك أيّ تحسّن.[٧]

ليس هناك مجال للمبالغة في وصف التزام إسحق رابين المدنيّ، أو استعداده للاعتراف بالغُبْن التاريخيّ الذي لحق بالفِلَسطينيّين. إنّ ماضيه كرجل عسكريّ معروف، من تورّطه في تهجير سكّان اللّدّ والرملة حتّى قمع الانتفاضة الأولى. وكان تصريحه (في خطاب ألقاه في الكنيست في تشرين الأوّل ١٩٩٥) بأنّنا «لم نأتِ إلى أرض خالية» علامة على تغيير محتمل، لكنّه بعيد كلّ البعد عن الاعتراف بالنكبة. لكنّ الشعور بتغيير الاتّجاه كان محسوسًا جيّدًا. في استطلاع للرأي أُجري عام ١٩٩٥ بين المواطنين الفِلَسطينيّين في إسرائيل، قال الثلثان إنّ وضع العرب في إسرائيل قد تحسّن في ظلّ حكومة حزب العمل – ميرتس.[٨] وقال نحو ثلاثة بالمئة إنّ حالتهم ساءت. وعلى سبيل المقارنة، في نهاية ولاية حكومة نتنياهو (١٩٩٩) قال ٧٦٪ من المستطلَعين إنّ وضعهم قد ساء أكثر.

في المناقشات التي دارت حول تقسيم شبه القارّة الهندية في أربعينيّات القرن الماضي تطوّرت نظرية «الرهينة»، والتي بموجبها يخلق الوجود الموازي لمجموعات الأقلّيّات ردعًا متبادلًا يضمن المعاملة المناسبة ويمنع التمييز. في باكستان المستقبلية كان من المفترض أن يكون هناك عشرات الملايين من الهندوس والسيخ، بينما في الهند كان هناك ملايين المسلمين في المناطق التي فيها أغلبية هندوسية واضحة. ووفقًا لنظرية «الرهينة»، كان من المفترض أن تحرص باكستان على عدم التمييز ضدّ الهندوس لضمان حقوق المسلمين في الهند، في حين أنّ الهند ستكون حذرة في موقفها تجاه المسلمين لحماية أفراد الأقلية الهندوسية. إنهارت هذه النظرية في الاختبار العمليّ؛ فبدلًا من خلق توازن الردع، خلقت ديناميكية من التصعيد أدّت إلى نزوح الملايين من البشر مع استقلال الهند وباكستان. وكان هناك من اقترح (ويقترح حاليًّا) منطقًا مماثلًا في فِلَسطين: ترك المستوطنين تحت السيادة الفِلَسطينية من شأنه أن يخلق نوعًا من «المعادل» لوجود أقلّية عربية في إسرائيل.

كان دور الأقلّية الفِلَسطينية في عملية أوسلو في ظلّ حكومة رابين يشير إلى منطق مختلف. ليس كذلك الذي فيه تشكّل «أقلّية» رهينة لـ «أقلّية» أخرى، بل كعامل سياسيّ مدنيّ يتيح تقسيم البلاد إلى دولتين مدنيّتين في طابعهما، وتحويل إسرائيل إلى دولة تكون المواطنة فيها ضرورية لجميع المواطنين. ومن الواضح أنّ مثل هذه الخطوة تتعارض مع التزام حزب العمل بـ«الدولة اليهودية». من الصعب معرفة إلى أين كان سيقود التحالف الفِلَسطينيّ مع حكومة رابين، وإلى أيّ مدًى كان رابين على استعداد للذهاب على كلا المسارين: على الطريق إلى إقامة دولة فِلَسطينية، وعلى الطريق إلى إقامة إسرائيل على أساس مواطنة متساوية.

نموذج التقسيم العرقيّ

بعد مقتل رابين، تحوّل أنصار اتّفاق أوسلو إلى اتّجاه مختلف. أدّى الخوف من حرب أهلّية داخل المجتمع اليهوديّ إلى مبادرات «المصالحة» بين اليمين والمستوطنين وأنصار أوسلو، وكذلك النأي بأنفسهم عن التحالف مع عرب الـ ٤٨. في الواقع، قبل أنصار أوسلو مبدأ «الأغلبية اليهودية» كأساس

الشرطة الفلسطينية تدخل مدينة أريحا، في ١٣ أيار ١٩٩٤. (فلاش ٩٠)

شرعيّ وحيد للتسوية مع الفِلَسطينيّين، وكان لذلك أهمّية استراتيجية. وكان تحقيق الأغلبية بين مثل هذا الجمهور اليهوديّ صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، وأدّى بشكل غير مفاجئ إلى التركيز على المصالح اليهودية بدلًا من المصالح المدنية. وقد عزّزت هذه الخُطوة البنية العرقية الإسرائيلية («الدولة اليهودية») وتضمّنت، أيضًا، الاستخدام المتكرّر للقوّة العسكرية لإظهار التزام لا هوادة فيه بالأمن. صعّبت هذه الإجراءات، كما في حلقة مفرغة، المفاوضات والقدرة على الحصول على أغلبية للتسوية.

في المعركة الانتخابية عام ١٩٩٩ خاطب إيهود باراك الجمهور العربيّ برسائل مدنية عن المساواة، تحت شعار «دولة للجميع».[٩] أمّا باللّغة العبرية فقد قدّم خُطّته السياسية بعبارة «نحن هنا وهم هناك». وفي حين أنّ عبارة «دولة الجميع» تشير إلى جميع مواطني البلاد فإنّ عبارة «نحن هنا» تشير بوضوح إلى الجمهور اليهوديّ، فقط. وقد حدّد هذا الشعار الانتخابيّ الفصل العرقيّ بين اليهود والفِلَسطينيّين باعتباره جوهر عملية أوسلو. وعلى الرغم من حصوله على أغلبية ساحقة بين عرب الـ ٤٨ اختار باراك أن ينأى بنفسه عن الأحزاب العربية عندما شكّل حكومته، مشيرًا إلى أنّه لا يعتبرها عنصرًا شرعيًّا في الحكومة. وقد أظهر قتل ١٣ متظاهرًا فِلَسطينيًّا في إسرائيل في تشرين الأوّل ٢٠٠٠ مدى استعداد حكومة باراك لإدارة ظهرها للشعب الفِلَسطينيّ. وبعد بضعة أشهر رفض هذا الجمهور دعم باراك، وساهم في إسقاطه أمام شارون.

كانت وزيرة الخارجية تسيپي ليڤني هي التي حدّدت رؤية التقسيم العرقيّ بطريقة متطوّرة. وكجزء من تجديد المفاوضات مع الفِلَسطينيّين عام ٢٠٠٧ («عملية أناپوليس»)، أثارت مطلب الاعتراف الفِلَسطينيّ بحقّ إسرائيل في الوجود باعتبارها «دولة يهودية»، كركيزة أساسية لأيّ اتّفاق سلام لـ «دولتين لشعبين».

وفي المفاوضات المغلقة مع الوفد الفِلَسطينيّ، وكذلك في تصريحاتها العلنية، قالت ليڤني إنّ

اتّفاق أوسلو بين التقسيم «المدنيّ» و«العرقيّ»

إقامة الدولة الفِلَسطينية يجب أن توفّر «حلًّا وطنيًّا للفِلَسطينيين أينما كانوا»: ليس للفِلَسطينيّين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة فقط، بل، أيضًا، لأولئك الذين يعيشون في مخيّمات اللّاجئين ولمواطني دولة إسرائيل. وزعمت ليفني أنّه من المستحيل دعم إقامة دولة فِلَسطينية وفي الوقت نفسه رفض تعريف إسرائيل على أنّها «دولة قومية يهودية». إنّ حلّ التقسيم، من جانبها، يقدّم حلًّا «وطنيًّا» لكلّ واحد من الشعبين في مِنطقة منفصلة، وبالتالي لا تُمْكن زعزعة «يهودية» إسرائيل.[١٠]

لقد حرصت ليفني في تصريحاتها العلنية على التأكيد على أنّ المواطنين العرب هم «مواطنون يتمتّعون بحقوق متساوية». ولم توضح المعنى العمليّ للقول بأنّ الدولة الفِلَسطينية هي «الحلّ الوطنيّ» بالنسبة لهم. ويمكن القول إنّ هذه مسألة رمزية فقط، في ما يتعلّق بالشعور بالانتماء إلى هذه الروح الوطنية أو تلك. ولكن من خلال المناقشات في المفاوضات، أصبح من الواضح أنّ هناك، أيضًا، معنًى عمليًّا جدًّا لهذه التصريحات، وأنّ مستقبل المواطنين العرب كـ «مواطنين متساوين في الحقوق» لم يكن مضمونًا على الإطلاق. وطرحت ليفني عدّة مرّات خلال المحادثات إمكانية نقل بلدات عربية في إسرائيل إلى السيادة الفِلَسطينية، في إطار «تبادل الأراضي» المحتمل بين إسرائيل والدولة الفِلَسطينية. فتتلقّى إسرائيل مستوطنات في الضفة الغربية، في حين تتلقّى الدولة الفِلَسطينية قرًى ومدنًا فِلَسطينية داخل إسرائيل، في وادي عارة وأماكن أخرى.[١١]

ولم يكن هذا اقتراحًا جديدًا. فقد طرح أفيغدور ليبرمان فكرة مماثلة عام ٢٠٠٤ تقضي بنقل «المثلّث» إلى الدولة الفِلَسطينية وحرمان سكّانه من الجنسية. وإلى جانب هذا «النقل» اقترح ليبرمان، أيضًا، حرمان أولئك الذين يرفضون إعلان «الولاء» لدولة إسرائيل كدولة يهودية، أو يعبّرون عن «دعمهم للإرهاب» من الجنسية الإسرائيلية. واستُخدمت الفكرة كأساس للكتاب الخياليّ «ڤيهي بوكر» (ويكون صباح) للكاتب سيّد قشّوع، والذي صدر في العام نفسه؛ حيث يستيقظ سكّان المثلّث ذات صباح على واقع بائس وهم على الجانب الفِلَسطينيّ من الحدود، من دون أيّ إنذار.

رفض المفاوضون الفِلَسطينيّون، الذين فهموا أنّ المقترحات المقدّمة من قبل ليفني تؤدّي في الواقع إلى الحرمان من المواطنة أو خفض مكانة الفِلَسطينيين داخل إسرائيل، مناقشة هذه الأفكار جملة وتفصيلًا. وقال رئيس الوفد أحمد قريع:

We'll never accept any change in the reality of the life of the Arabs living in Israel or their transfer. They'reIsraelicitizens.[١٢]

وقد وجّه هذا التوجّه ليفني، أيضًا، في سلوكها السياسيّ في المجال العامّ الإسرائيليّ. وعندما تمّ تكليفها بتشكيل الحكومة في أيلول ٢٠٠٨، تجنّبت التواصل مع الأحزاب العربية، على الرغم من أنّه كان بإمكانها تشكيل حكومة ضيّقة بدعمها.[١٣] ومن الناحية الحسابية البرلمانية، فإنّ تشكيل حكومة بدعم خارجيّ من الأحزاب العربية هو السيناريو الأبسط. لكنّ ليفني لم توافق حتّى على لقائهم. وكما قال المعلّق السياسيّ لصحيفة هآرتس: «إنّها تعتقد أنّها تستطيع التحادث مع أحمد قريع (أبو علاء) عن القدس، ولكن ليس مع أحمد الطيبي عن الطيبة».[١٤] في نهاية المطاف، فضّلت ليفني الذهاب إلى انتخابات جديدة، وعدم التفكير على الإطلاق في إمكانية التحالف السياسيّ العلنيّ مع ممثّلي المواطنين العرب في إسرائيل. كما أيّدت استبعاد حزب «القائمة العربية الموحّدة» و«الحركة العربية للتغيير» و«التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ» من الترشّح لانتخابات عام ٢٠٠٩، كدليل آخر على إحجامها عن قبول هذه الأحزاب كشركاء شرعيّين.

فاز بنيامين نتنياهو في الانتخابات التي أجريت في شُباط ٢٠٠٩. لقد تبنّى بحماس مطلب ليفني بأن يعترف الفِلَسطينيّون بحقّ إسرائيل في الوجود «كدولة يهودية»، بل وجعل من هذه المسألة قضية أساسية في المفاوضات.

نتنياهو وليفني ليسا الشيء نفسه. لقد تخلّى نتنياهو منذ فترة طويلة عن التظاهر بأنّه مستعدّ للموافقة على إقامة دولة فِلَسطينية. وتقود حكومته الحالية عملية ضمّ متسارعة للأراضي المحتلّة وتطهيرًا عرقيًّا للمِنطقة «سي». ومن ناحية أخرى، تظلّ ليفني ملتزمة بالمفاوضات وإقامة دولة فِلَسطينية كهدف قابل للتحقيق. وهذا ما يميّز ليفني عن بقيّة السياسيّين الإسرائيليّين: هذه هي «تذكرتها» السياسية. وفي العام ٢٠١٤ حذّرت ليفني من أنّه بدون تسوية سياسية فإنّ إسرائيل ستواجه مقاطعة دولية واسعة النطاق. في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ كانت تسيپي ليفني الوحيدة التي قدّمت مفاوضات التسوية الدائمة كقضية ذات أولوية قصوى وادّعت إمكانية التوصّل إلى تسوية. وقد برزت في هذا مقارنة بسياسيّين آخرين في معسكر المركز – يسار. وحتّى السياسيّون ذوو المواقف الحمائمية، على سبيل المثال في حزب ميرتس، تخلّوا منذ فترة طويلة عن القضية السياسية باعتبارها قضية ملحّة أو مركزية في الأجندة السياسية الإسرائيلية. بعد العام ٢٠١٤ اختفت القضية السياسية، وخصوصًا المفاوضات مع الفِلَسطينيّين، من النقاش العامّ والعمليّات الانتخابية في إسرائيل. إنّ فشل ليفني وقرارها الانسحاب من الحياة السياسية كان علامة على هذا الاتّجاه على وجه التحديد. لم يكن هناك مشترون لبضائعها.

بالنسبة لمؤيّدي نموذج «التقسيم العرقيّ»، مثل إيهود باراك وتسيپي ليفني، فإنّ السبب الرئيس للسعي من أجل التوصّل إلى تسوية سياسية هو الخوف من أن يؤدّي الضمّ الزاحف للمناطق – عاجلًا أم آجلًا – إلى ضغوط دولية على إسرائيل وإلى عزلتها عن العالم، وأن يؤدّي تعزيز المستوطنين إلى تدمير البنية التحتية الديمقراطية داخل حدود الخطّ الأخضر. إنّ قيام دولة فِلَسطينية سيمنع هذه المخاطر. فهو سيزيل «الخطر الديمغرافيّ» المتمثّل في المساواة العددية بين اليهود والفِلَسطينيّين بين النهر والبحر، وسيجعل من الممكن منع تعريف إسرائيل على أنّها «دولة لجميع مواطنيها»، وسيحافظ على هيكل النظام في إسرائيل باعتبارها «دولة يهودية وديمقراطية» تمارس التمييز ضدّ مواطنيها العرب.

ومن المتوقّع أن يؤدّي التقسيم في هذا النموذج، إن حدث، إلى تعميق التمييز ضدّ المواطنين الفِلَسطينيّين، ومن المتوقّع أن يؤدّي إلى سحب جنسيّتهم. إنّ ترسيخ إسرائيل كـ«دولة يهودية» سيمنع الاعتراف بحقوق نحو خُمس السكّان كأقلّية قومية، بشكل لا مثيل له في الدول الديمقراطية الأخرى. بل وأكثر من ذلك، فإنّ النظر إلى المواطنين على أنّهم «تهديد ديمغرافيّ» يؤدّي إلى منطق «تبادل الأراضي والسكّان» ولربّما يؤدّي إلى الطرد.

ولكن حتّى النسخة الأكثر استعراقية لحلّ الدولتين، باعتبارها خُطوة ديمغرافية من شأنها أن تمكّن من خفض عدد الفِلَسطينيّين في إسرائيل وخفض مكانتهم المدنية المنخفضة، لم تحظَ بدعم شعبيّ بين اليهود في إسرائيل. لا غَرْوَ أنّ هذا هو الحال. ولم تتحقّق تحذيرات ليفني من تكثيف الضغوط الدولية على إسرائيل. فعندما لا يكون هناك ثمن دوليّ لاستمرار السيطرة على الأراضي المحتلّة فلن يكون هناك عائد واضح للتسوية السياسية، وليست هناك ميزة أمنية واضحة لمثل هذا الترتيب؛ فلماذا تؤيّده أغلبية الجمهور اليهوديّ؟ لماذا المخاطرة بصراع داخليّ داخل المجتمع اليهوديّ؟ وإذا كان الهدف هو «تحصين الأغلبية اليهودية» فمن الممكن تحصين «يهودية» الدولة بوسائل أخرى. ولم يؤدِّ نموذج ليفني إلى أيّ اختراق سياسيّ. لكنّ مطلبها بالاعتراف بإسرائيل «كدولة يهودية» مهّد الطريق لليمين الإسرائيليّ لإعادة تأسيس النظام الإسرائيليّ باعتباره «دولة يهودية» بين البحر والنهر، حيث التمييز رسميّ وجليّ.

اتّفاق أوسلو بين التقسيم «المدنيّ» و«العرقيّ»

تلخيص

لقد ارتكزت مفاوضات السلام في إطار اتّفاق أوسلو على نموذجين سياسيّين داخل إسرائيل. النموذج الأوّل، في حكومة رابين، اعتمد على الفِلَسطينيّين، مواطني إسرائيل، وتضمّن دمجهم في النظام السياسيّ على نحو سابقيّ. منحت الأحزاب العربية حكومة رابين «شبكة أمان» في الكنيست طالما واصلت مسارها السياسيّ، وعزّزت المساواة بين اليهود والعرب. ولم يكن لعرب الـ ٤٨ أيّ صفة رسمية في المفاوضات، وكانت مشاركتهم المباشرة محدودة. لكنّ تحالفهم السياسيّ مع الحكومة كان في الواقع أداة فِلَسطينية مهمّة جدًّا، ضمنت استمرار العملية. لولا دعم الكنيست لانقطعت عملية أوسلو ولسقطت حكومة رابين. ومن أجل مواصلة العملية والتوصّل إلى تسوية دائمة كان لا بدّ من استمرار التعاون، ومعه عملية تمديد النظام الإسرائيلي. وليس من المستغرب أن يؤدّي اعتماد الحكومة على الأعضاء العرب في الكنيست إلى فقدان الشرعية بشكل حادّ، الأمر الذي انتهى بمقتل رابين. والقتل هو، أيضًا، مجرّد نتيجة لهذا النموذج من التعاون.

بعد اغتيال رابين انتقل السياسيّون الإسرائيليّون إلى نموذج سياسيّ بديل لخلق الدعم للمفاوضات. وكان هذا النموذج هو السعي وراء «الأغلبية اليهودية»، وإقصاء الفِلَسطينيّين مواطني إسرائيل، والترويج لفكرة التقسيم كتقسيم عرقيّ بين «اليهود» و«العرب». فمن الشعار الانتخابيّ الذي رفعه إيهود باراك «نحن هنا وهم هناك»، إلى مقترحات «نقل» المواطنين الإسرائيليين إلى السلطة الفِلَسطينية، أدار هذا النموذج السياسيّ ظهره للمواطنين الفِلَسطينيّين في إسرائيل. لكن هذا النموذج فشل سياسيًّا أيضًا، لأنّه في ظلّ الهيمنة الإسرائيلية لم يرَ الجمهور اليهوديّ الإسرائيليّ ضرورة للتحرّك نحو الانسحاب وتقسيم الأراضي. كما يمكن الترويج لمفهوم «الدولة اليهودية» في إطار السيطرة الإسرائيلية المطلقة بين النهر والبحر.

مع بداية العشرينيّات، فقط، عادت إمكانية دمج الأحزاب العربية في الائتلاف (من الداخل أو الخارج). وكان هذا الخِيار منفصلًا بشكل واضح عن أيّ مناقشة للعملية السياسية. في الواقع إنّ إدراك أنّ الحكومة (التي ستعتمد على أعضاء الكنيست الفِلَسطينيّين) لن تدفع العملية السياسية إلى الأمام، أتاح ذلك النقاش.

بعد ثلاثة عقود من أوسلو يتعمّق الضمّ الإسرائيليّ للضفّة الغربية. تؤدّي عملية «الثورة النظامية» داخل إسرائيل إلى إنشاء «الدولة اليهودية» بين البحر والنهر، وتفكيك الآليّات التي تضمن الديمقراطية لليهود، لكنّها لاقت معارضة كبيرة من الطبقة الوسطى الإسرائيلية. وحتّى في ساحة الصراع هذه لا يزال التيّار الرئيس للجمهور اليهوديّ الإسرائيليّ يجد صعوبة في التخلّي عن شكل «الدولة اليهودية والديمقراطية»، وهو ليس مستعدًّا بعد لتحالف سياسيّ مع المواطنين الفِلَسطينيّين.

ومن الصعب أن ننظر إلى الأوضاع السياسية القائمة – داخل إسرائيل أو خارجها – كسيناريو يؤدّي إلى استئناف المفاوضات والتسوية السياسية لتقسيم البلاد. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكّر: إذا تزايدت الضغوط الدولية على إسرائيل بشكل غير متوقّع لحملها على الانسحاب من الأراضي المحتلّة، فإنّ سيناريو «التقسيم العرقيّ» سيكون أكثر ترجيحًا من «التقسيم المدنيّ». في مثل هذا السيناريو ستحاول النخبة السياسية الإسرائيلية حشد «أغلبية يهودية» للتسوية، وستستغلّ إقامة دولة فِلَسطينية لتعميق التمييز ضدّ المواطنين العرب، ولربّما حتّى طردهم. إنّ تمديد إسرائيل، فقط؛ أي جعلها دولة لمواطنيها الإسرائيليين (بغضّ النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية) من شأنه أن يمنع مثل هذا السيناريو.

هوامش

1 Iraqi, Amjad. 'The Myth of Rabin the Peacemaker'. +972 Magazine, 27 September 2020. https://www.972mag.com/yitzhak-rabin-oslo-accords-aoc/.

2 Levy, Gideon. 'Israelis and Palestinians Fell Into the Oslo Accords Trap'. *Haaretz*, 3 September 2023. https://www.haaretz.com/opinion/2023-09-03/ty-article-opinion/.highlight/israelis-and-palestinians-fell-into-the-oslo-accords-trap/0000018a-5745-d477-af8f-ff7f30540000.

3 Said, Edward. 'The Morning After'. *London Review of Books*, 21 October 1993.

4 Anziska, Seth. *Preventing Palestine: A Political History from Camp David to Oslo*. Princeton: Princeton University Press, 2018.

5 https://www.knesset.gov.il/rabin/heb/Rab_Rabin-Speech6.htm

٦ كيمرلينغ، باروخ. المجتمع الاسرائيليّ: مهاجرون مستعمرون مواليد البلد / باروخ كيمرلينغ؛ ترجمة هاني العبد الله؛ مراجعة وتقديم عزمي بشارة. بيروت: المنظّمة العربية للترجمة، ٢٠١١.

٧ انظر/ي الرابط الآتي: https://shorturl.at/eiqF0

٨ أسعد غانم وسارة أوستسكي لزار ، «التصويت العربي في انتخابات الكنيست الـ ١٥، أيار ١٩٩٩». مدونة سارة أوستسكي لزار. انظر/ي الرابط الآتي: https://shorturl.at/gowR2

٩ نوفل، ممدوح. 'أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية في المفاوضات الفِلَسطينية – الإسرائيلية'، مجلّة الدراسات الفِلَسطينية ١٠, no. (39)1999 .

10 https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2018/12/18-The-Israel-Palestinian-peace-process-Two-states-for-two-peoples.pdf

11 'Minutes from Plenary Session Post Annapolis', 21 June 2008. https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/arabs/PalPaper062108.pdf.

12 'Meeting Minutes', 27 January 2008. https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/arabs/PalPaper012708.pdf.

١٣ انظر/ي الرابط التالي: https://shorturl.at/amtKY

14 https://www.haaretz.co.il/news/politics/2008-10-22/ty-article/0000017f-f541-d460-afff-ff6712ca0000